قوله ما لا يتوسع اما ان يكون قايما مقام فاعل يتوسع بتضمينه معنى
الفعل المتعدى اى يغتفر فيه ما لا يعتبر فيه ما لا يغتفر فى غيره واما ان يكون
فى موضع المصدر اى يتوسع اتساعا لم يعتبر فى غيره انتهى وكونه يتوسع فيه
ما لا يتوسع فى غيره لان كل محدث لا بد ان يكون فى زمان او مكان فصار
الظرف مع الشئ كالقريب المحرم للشخص يدخل معه حيث لا يدخل غيره من
الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراه اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور فلا
يلزم من جواز تقديم ما اتسع فيه جواز تقديم ما لا يثبت فيه الاتساع
ولذلك التوسع جاز قولك ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز قولك ما طعامك
زيد اكلا لكن هذا الجواب يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها فان الجواب
بالتوسع تسليم للتقديم اذا كان ظرفا كما قدمناه وقد اطلقوا منعه اى منع
تقديم خبر ليس والاخبر دام فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق النحاة
البصريين والكوفيين لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه
فيمتنع اكرمك امرا ما دام زيد ولا على دام وحدها على الاصح فيمتنع
لا اكرمك ما امرا دام زيد لعدم تصرفها وايضا لئلا يلزم من تقديمه
الفصل بين الموصول الحرفى وصلته فان ما الظرفية المصدرية لها صدر
الكلام فلا يجوز الفصل بينها وبين دام ولو تقدم عليها الخبر فاتت
صدارتها وظاهر كلام ابن مالك فى الالفية وهو قوله وكل سبقه
دام حظر كالشرح اى كما هو ظاهر الشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال
المرادى وفيه نظر لان المنع علل بعلتين وكل منهما لا تظهر مانعا باتفاق
بدليل اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها واجاز كثير الفصل
بين الموصول الحرفى وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال
اختلافهم فى ليس لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها فليتأمل وايضا
لا يلزم من اختلافهم فى الفصل المذكور فى الجملة الاختلاف فيه هنا وقال

فى النكت

فى النكت السيوطية محل الاتفاق فى تقديمه اى تقديم الخبر على ما اما تقديمه
على دام مع فصولا بينها وبين ما فقال ابو حيان القياس الجواز لان ما حرف
مصدرى غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا ان يثبت ان دام لا تتصرف
فيتجه المنع انتهى وبالمنع جزم صاحب الايضاح وابن الناظم والرضى انتهى
ومثل دام فى عدم تقدم الخبر عليه كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى
ان تكون عالما فلا يجوز ان تقول تعجبنى عالما ان تكون كما لا يجوز ان
تقول فى ما دام زيد عالما ما دام عالما زيد واذا نفى الفعل بما النافية
امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع تقديمه على ما دام وذلك لان ما لها
صدر الكلام لا يجوز توسطه اى الخبر بينها وبين الفعل المنفى بها مطلقا
سواء كان النفى شرطا فى العمل كزال ام لا ككان نحو قولك ما قايما كان زيد
وما قايما زال زيد دون قايما ما كان زيد ويمتنع التقديم على نفس ما
عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ذوات الصدر واجازه
بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها
وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها
ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قايما ورد بان ذلك لا يخرجها
عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع فى جميع
حروف النفى ويرد قول المعلوط القريعي

ورج الفتى للخير ما ان رايته ... على السن خيرا لا يزال يزيد

فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج امر
من الرجا والفتى الشاب يقال فتى فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر
وخيرا مفعول يزيد يعنى انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره
فرجه للخير وما يحتمل ان تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها
لشبهها فى اللفظ بما النافية وجزم به فى المغنى ويحتمل ان تكون زايدة

Copyright © King Saud University